الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على وثيقة ضمان الدولة للقرض موضوع الاتفاقية المبرمة بين شركة الخطوط التونسية ومجمع من البنوك الأجنبية لاقتناء طائرة من نوع آرباص " أ 330 ـ 200 "

(2015 / 39)

ومشروع قانون

يتعلق بالموافقة على وثيقة ضمان الدولة للقرض موضوع الاتفاقية المبرمة بين شركة الخطوط التونسية ومجمع من البنوك الأجنبية لاقتناء طائرة من نوع آرباص " أ 320 ـ 214 "

(2015 / 40)

ومشروع قانون

يتعلق بالموافقة على وثيقة ضمان الدولة للقرض موضوع الاتفاقية المبرمة بين شركة الخطوط التونسية ومجمع من البنوك الأجنبية لاقتناء طائرة من نوع آرباص " أ 330 ـ 200 "

(2015 / 41)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 05 / 06 / 2015

الوثائق المرفقة بالمشروع:

* **وثيقة شرح الأسباب،**
* **اتفاق ضمان الدولة للقروض.**

تاريخ انتهاء الأشغال: 03 / 07 / 2015

رئيس اللجنة: منجي الرحوي

نائب الرئيس: محسن حسن

مقررة اللجنة : ألفة السكري الشريف

المقرر المساعد: الهادي بن ابراهم

المقرر المساعد: حسام بونني

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة:12 جوان 2015

جلسة اللجنة :

26 جوان 2015

القرار:

- مشروع القانون عدد 39 /2015: **الموافقة بإجماع الحاضرين،**
- مشروع القانون عدد 40 /2015: **الموافقة بإجماع الحاضرين،**
- مشروع القانون عدد 41 /2015: **الموافقة بإجماع الحاضرين،**

تاريخ إنهاء الأشغال: 03 جويلية 2015

رئيس اللجنة : المنجي الرحوي

مقررة اللجنة: ألفة السكري لشريف

أوّلا . تقديم المشروع:

تبعا للعقد المبرم بين شركة الخطوط التونسية والمصنّع آرباص في 15 جويلية 2008، تسلمت الخطوط التونسية في شهر نوفمبر 2014 طائرة من نوع آرباص " أ320-214 وأخرى من نوع آرباص أ330-200 بتاريخ 09 جوان 2015 في انتظار تسلم الطائرة الثالثة من نوع آرباص أ330-200 آواخر شهر جويلية القادم.

في هذا الإطار كانت الخطوط التونسية قد أعلنت بتاريخ 26 مارس 2014 على استشارة دولية ومحلية للحصول على تمويل حاجياتها لسداد الدفوعات المستوجبة عند تسلم هذه الطائرات.

وللإشارة، يبلغ القرض 516,86 257 249 دولار أمريكي.
وقد تمت استشارة 29 بنكا أجنبيا تنشط في سوق تمويل الطائرات إضافة إلى تمتعها بثقة المصنع آرباص، كما قامت الشركة باستشارة 14 بنكا محليا وكانت العروض المتحصل عليها كالآتي:

- **الاستشارة الدولية:** تحصلت الخطوط التونسية على 9 عروض من 13 بنك موزعة كالآتي:

- 6 عروض تمويل عبر قروض مؤمنة من الوكالات الأوروبية للتأمين،
- 3 عروض تمويل عبر قروض تجارية.

- **الاستشارة المحلية:** تلقت شركة الخطوط التونسية عرضا واحدا من قبل البنك الوطني الفلاحي في حدود 30 مليون دينار.

هذا، وقد بينت نتائج الفرز وبصفة جلية أن القروض المؤمنة من طرف الوكالات الأوروبية لتأمين الصادرات (COFACE, HERMES. وUK Export Finance) هي أقل كلفة من القروض التجارية، حيث بلغت نسبة الفائدة لأفضل قرض مؤمن 2.58 % وتراوحت نسبة الفائدة للقروض التجارية بين 3.52 % و8.66 %، هذا ما جعل الخطوط التونسية تختار القروض المؤمنة.

مع العلم أن كل عروض القروض المباشرة والمؤمنة اشترطت ضمان الدولة.

وتجدر الإشارة أن القروض بالأورو هي أقل كلفة من القروض بالدولار الأمريكي بالنظر إلى نسبة الفائدة المعتمدة، فضلا عن أن الجزء الأكبر من عائدات الخطوط التونسية بالأورو 44 % من مجموع رقم المعاملات وأكثر من 63 % من مجموع المداخيل بالعملة الصعبة.

هذا وقد تم إحداث لجنة لمتابعة هذا الملف من ممثلين عن كل من: البنك المركزي التونسي، وزارة المالية، وزارة النقل والخطوط التونسية، حيث تم اختيار عرض بنكي Citi وBLB المؤمن من الوكالات الأوروبية (HERMES ،COFACE وUK Export Finance) كأفضل عرض بكلفة فعلية قدرت بـ 2.58 % باحتساب منحة تأمين بنسبة 9.86 % من مبلغ القرض وذلك لتمويل اقتناء الطائرة من نوع أ320 والطائرتين من نوع أ330.

هذه التمويلات طويلة المدى التي تمنحها البنوك الأجنبية يتم تأمينها من قبل الوكالات الأوروبية للتأمين مقابل دفع بوليصة يقع تحديدها على ضوء ترقيم شركات الطيران.

ويتم اللجوء إلى هذا النوع من التمويلات نظرا لكلفتها التفاضلية مقارنة بالقروض التجارية، وقد أمكن للخطوط التونسية الحصول على قروض مؤمنة دون شروط خاصة حتى موفى سنة 2011 فيما اشترطت الوكالات الأوروبية للتأمين ضمان الدولة منذ سنة 2013.

وتجدر الإشارة أن الخطوط التونسية تحصلت على ترقيم تفاضلي في نوفمبر 2014، حيث تم تصنيفها في الدرجة الثانية (BB + وBB) حسب ترقيم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE لقطاع الطيران المدني وذلك بناء على الملف الذي عرضته الشركة على أنظار اللجنة المتكونة من الوكالات الأوروبية الثلاث على التوالي: COFACE. HERMES و Finance UK Export.

وقد تم اعتماد منحة تأمين بنسبة 7.66 % من مبلغ القرض مما مكن من تقليص الكلفة الفعلية للقرض إلى 2.23 %.

ثانيا . أعمال اللجنة:

قبل الشروع في دراسة مشاريع القوانين المتعلقة باقتناء هذه الطائرات، طلبت اللجنة من شركة الخطوط التونسية مدّها بـ:

- نسخة مترجمة للفرنسية من الاتفاقية المبرمة بين شركة الخطوط التونسية ومجمع من البنوك الأجنبية لاقتناء طائرة آرباص،
- مذكرة حول مخطط الأسطول،
- مذكرة حول برنامج الإصلاح الهيكلي،
- التقرير المالي المدقق لسنة 2013 والمصادق عليه خلال الجلسة العامة العادية المنعقدة بتاريخ 03 مارس 2015،
- النتائج المالية المتوقعة لسنتي 2014 و 2015 ،
- تطور المؤشرات المالية من 2010 إلى 2014،
- مذكرة حول تمويل أسطول الخطوط التونسية والتعريف بالقروض المؤمنة،
- جدول في القروض المضمونة من طرف الدولة منذ سنة 2011.

هذا وتلقت اللجنة هذه الوثائق عبر البريد الإلكتروني وعقدت جلسة استماع يوم 26 جوان 2015 إلى السيدة الرئيس المدير العام لشركة الخطوط التونسية حول مشاريع هذه القوانين.

وفي مستهل الجلسة، قدمت السيدة الرئيس المدير العام بسطة حول مشاريع القوانين مبيّنة أن شركة الخطوط التونسية تحصلت على ضمان الدولة لاقتناء ثلاث طائرات، حيث تسلمت طائرة من نوع آرباص أ320 خلال شهر نوفمبر2014 ، وبالنسبة للطائرتين من نوع آرباص أ330 ، تسلمت واحدة بتاريخ 09 جوان 2015 وستتسلم الثانية أواخر شهر جويلية 2015. وهي اقتناءات تندرج في إطار برنامج تجديد وتطوير أسطول شركة الخطوط التونسية.

وأفادت أن شركة الخطوط التونسية أبرمت عقدا مع المصنّع آرباص بتاريخ 15 جويلية 2008 لاقتناء 19 طائرة، 10 من نوع أ320 و03 من نوع أ330 و03 من نوع أ350 و03 اختيارية للفترة الممتدة من 2010 إلى 2019 باستثمار يقدّر بـ 1238 مليون

أورو. غير أنه واعتبارا للظروف الاستثنائية التي عاشتها البلاد والتي أثرت سلبا على نتائج شركة الخطوط التونسية، ومع احتداد أزمة السيولة، تقرر تخفيض الاقتناءات إلى 13 طائرة وقد تمت مراجعة العقد مع المصنّع آرباص في سنة 2013، حيث وقع إلغاء عقد اقتناء طائرات من نوع أ350، وأصبحت مدة الاستثمار تمتد من 2010 إلى 2017 بمبلغ جملي يقدر بـ 831 مليون أورو.

كما أبرزت أن هذه الطائرات سيتم برمجتها واستغلالها على الخطوط البعيدة في كلّ من افريقيا وأمريكا.

وخلال تدخلاتهم أثار النواب جملة من التساؤلات والمقترحات تمحورت أساسا حول:

- ضرورة إخضاع شركة الخطوط التونسية إلى إصلاحات عميقة وبرنامج إعادة هيكلة،
- التفكير في عقد شراكات استراتيجية لاقتحام الخطوط البعيدة،
- تموقع الشركة في ظل المنافسة الشديدة والحادة لشركات الطيران الدولي،
- التوازنات المالية للشركة وقدرتها على تمويل الاستثمارات الكبرى خاصة منها تجديد الأسطول،
- السياسة التجارية الجديدة التي ستعتمدها الشركة في ظل الحديث عن التوجه نحو أمريكا وإفريقيا ومعاضدة مجهود التصدير أسوة بنظيرتها المغربية،
- مدى جودة الخدمات المسداة من قبل الشركة خاصة في ظل ما تعرضت له من إضرابات وتوقف عن تقديم الأكلات في الطائرة وغير ذلك،
- مدى استعداد الشركة للتوجه نحو اتفاقية الأجواء المفتوحة (Open skies) في ظلّ عدم وضوح استراتيجية الدولة في هذا المجال،
- أسباب عدم اتخاذ الشركة للقرارات في إبانها.

في ردّها، استعرضت السيدة الرئيس المدير العام لشركة الخطوط التونسية برنامج إصلاح وإعادة هيكلة الشركة، وأوضحت أن الشركة قامت منذ سنة 2012 بتشخيص النقائص في إطار لجان عمل على مستوى الشركة. وعلى إثر ذلك تم اقتراح برنامج إصلاح لتحسين

مردودية الإنتاج والإنتاجية وتدعيم القدرة التنافسية مع الشركات الأجنبية. وهو يرتكز على المحاور الأساسية التالية:

- **إعادة هيكلة الشركة وفروعها:**

- ضبط هيكل تنظيمي جديد مع غياب هيكل تنظيمي مصادق عليه بأمر على غرار المؤسسات العمومية الأخرى،
- دراسة جدوى إدماج الشركات الفرعية من عدمه.

- **ترشيد الموارد البشرية:**

- الإسراع في برنامج المغادرة الاختيارية وتقليص عدد الأعوان مقارنة مع ما هو معمول به في الشركات المنافسة حيث تم التطرق إلى ذلك في عدة جلسات وزارية للتخلي عن 1700 عون من شركة الخطوط التونسية بكلفة 75 م.د بالإضافة إلى تحمل المساهمات الاجتماعية المقدرة ب 140 م.د إلا أن الدولة والشركة غير مستعدان لتحمل كافة هذه المبالغ، علما وأن الدولة رصدت مبلغ 30 م.د صلب قانون المالية التكميلي لسنة 2003 لدعم هذا البرنامج.
- تفعيل البرمجة المندمجة الخاصة بالطواقم،
- وضع موازنة اجتماعية لتقييم التصرف في الموارد البشرية،
- تدعيم التكوين في جميع مجالات العمل قصد تحسين إنتاجية الموارد البشرية.

وبخصوص التوازنات المالية للشركة، أكدت أنه سيتم العمل على تعبئة الموارد المالية التي تعتبر من أهم محاور برنامج الإصلاح وذلك من خلال تقليص التعهدات بمراجعة برنامج تجديد الأسطول والحصول على ضمان الدولة في ما يتعلق بالقروض المزمع

الحصول عليها لتمويل مخطط الأسطول، بالإضافة إلى الإسراع في بيع الطائرة الرئاسية آرباص أ340 بعد أن تقرر الإبقاء على الطائرة الرئاسية من نوع BBJ على ذمة الرئاسات الثلاث.

كما منحت الدولة قرض خزينة للخطوط التونسية إلى حين بيع الطائرة الرئاسية(قرض بقيمة 40 مليون دينار) فضلا عن دعوة ديوان الطيران المدني والمطارات والشركة الوطنية لتوزيع البترول لإمهال الشركة في خلاص مستحقاتها.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الدولة تحملت مستحقات ديوان الطيران المدني والمطارات تجاه شركة الخطوط التونسية في حدود المدخرات المسجلة في القوائم المالية إلى موفى 31 ديسمبر 2013 والتي تمت فوترتها إلى غاية 30 جوان 2012 والمقدرة ب165 م.د.

ويجري التفاوض مع ديوان الطيران المدني والمطارات بخصوص تمديد عقود اللزمات المبرمة مع الديوان مع المحافظة على التعريفات التفاضلية الحالية.

كما تعمل الشركة على مراجعة طريقة احتساب المعاليم الخاصة بالمطارات بالاستناد على الدينار عوضا عن اليورو، وتحرص على التسريع في أخذ الإجراءات اللازمة قصد تمكين الشركة من مستحقاتها المتعلقة بالديون المعترف بها والمتخلدة بذمة الوزارات والمؤسسات العمومية (تقلصت المستحقات من 16 م.د قي موفى سنة 2012 إلى 10.2 م.د في مارس 2015 منها 2.8 م.د غير قابلة للاستخلاص).

وبيّنت أنّ الشركة تعمل على مزيد الضغط على الكلفة والتقليص قي المصاريف في مختلف الميادين مع تطوير المداخيل (تم إحداث لجنة للغرض تمكنت من إحصاء 170 جذاذة لإجراءات عملية تمكن الشركة من توفير حوالي 48 م.د في الفترة الممتدة بين 2014 و2016)، بالإضافة إلى تسوية وضعية بعض العقارات وبيعها والتوجه نحو الترفيع في رأس مال الشركة.

وحول الإستراتجية التجارية الجديدة للشركة، أفادت أنه تم وضع إستراتجية تجارية جديدة ترتكز على:

- تنمية النشاط نحو الشبكة المنتظمة من خلال تدعيم تموقع الشركة في الأسواق التقليدية وذات المردودية وتأمين وجودها في الأسواق الواعدة كالسوق الإفريقية،
- فتح خطوط بعيدة المدى على غرار كندا،
- تركيز محطة ترابط بمطار تونس قرطاج،

- ترشيد الحركة على مختلف المطارات،
- التكامل بين الخطوط التونسية وطيران الخطوط السريعة،
- دعم نشاط الشحن،
- ملائمة سياسة تحديد الأسعار والترويج مع مقتضيات السوق،
- تكثيف البيع عبر موقع الواب ومركز النداء،
- الاندماج في إحدى التحالفات الجوية وإبرام شراكات إستراتجية.

وفي ما يتعلق بتحسين جودة الخدمات، أبرزت أنه تم وضع برنامج متكامل لتطوير جميع الخدمات لا سيما بخصوص احترام مواعيد الرحلات وتحسين الخدمات المقدمة جوا وأرضا من استقبال وتسجيل وإطعام وحمل أمتعة المسافرين. وذكرت أن التأخير في موعد الرحلات يعزى أساسا لشركة تونس كاترينغ Tunisie Catering، التي ليست على ملك الخطوط التونسية بل هي شريك إلى جانب عدة شركاء. وحاليا بعد أن تخلت هذه الشركة عن القيام بمهامها، تم رفع قضية عدلية بشأنها والبت فيها بتكليف متصرف قضائي، وقد تم استرجاع نشاط الشركة، ومن المؤمل التقليص من مدة التأخير، كما أن الخطوط التونسية لم تقم بشراء أو كراء عربات لتعويض هذه الشركة نظرا لانضوائها تحت الأمر المنظم للصفقات العمومية والذي يفرض إجراءات طويلة نسبيا لشراء هذه العربات.

وأكدت أن الشركة تعمل على تعصير أدوات التصرف حيث قامت بتركيز العديد من البرمجيات الحديثة بهدف تعصير أدوات التصرف وتأهيل نُظمها المعلوماتية.

كما أشارت إلى أن برنامج الإصلاح الهيكلي تصاحبه إجراءات تتمثل أساسا في تمكين الشركة من إطار حوكمة ملائم نظرا لاحتداد المنافسة في ظل الفتح المرتقب للأجواء، وترخيص لخلاص فواتير الإتاوات المحلية من حساب التصرف بالجزائر عوضا عن خلاصها بالعملة الصعبة من تونس مع إمكانية منح الشركة صفة المؤسسة المصدرة كليا وتمديد إعفاء الشركة من الأداء على المرابيح لمدة خمس سنوات إضافية.

هذا ويتم حاليا تقييما لمدى تقدم برنامج إصلاح الشركة قصد الوقوف على النقاط التي تم تحقيقها وضبط المسائل العالقة لتقديم برنامج إصلاح محيين مرفق بخطة عمل وآجال للتنفيذ.

وحول البحث عن شريك استراتيجي أوضحت أن قطاع الطيران يشهد بروز عدة تحالفات والشركة حريصة على التموقع ضمن أحد التحالفات ولديها توجه في هذا الصدد.

ولدى إجابتها حول التساؤل المتعلق باتفاقية السماوات المفتوحة أفادت الرئيسة المديرة العامة أن هذا الإجراء تطلب عشر (10) سنوات من المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي وهو محل نقاشات وتفاوض إلى حدّ الآن. هذا وقد تم فتح أجواء مطاري توزر وطبرقة لشركات الطيران الدولية منذ عدة سنوات وفي مرحلة ثانية سيتم فتح مطارات النفيضة والمنستير وصفاقس وفي مرحلة أخيرة سيفتح مطار تونس قرطاج بعد توسعته.

ثالثا . توصيات اللجنة:

توصي لجنة المالية والتخطيط والتنمية بـ:

- منح شركة الخطوط التونسية مزيد من المرونة في التصرف لأخذ القرارات في الوقت المناسب،

- العمل على تنقيح التشريع المتعلق بالصفقات العمومية في اتجاه التخفيض من طول الإجراءات وتشعبها أو العمل على سن تشريع خاص بالصفقات العمومية يراعي الخصوصيات التنافسية للشركة،
- التأكيد على بذل أقصى الجهد للحفاظ على التوازنات المالية للشركة،
- في ظل الحالة المتردية بخصوص إسداء الخدمات على متن الطائرة، توصي اللجنة بفض الإشكاليات القائمة في أسرع الأوقات والعودة بمستوى الخدمات إلى ما كانت عليه،
- التفكير في مساندة شركة الخطوط التونسية للنهوض بقدرتها التنافسية مراعاة للظرف الاستثنائي الذي تمر به.

رابعا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشاريع القوانين الثلاثة بإجماع الحاضرين.

رئيس اللجنة	**مقررة اللجنة**
المنجي الرحوي	ألفة الشريف السكري